مواقف الملك سعود بن عبدالعزيز تجاه شركة أرامكو

د. عبدالله بن ناصر السبيعي
كلية الآداب - جامعة الملك سعود

يعد تاريخ شركة أرامكو جزءًا مهمًا من التاريخ الحديث والمعاصر للمملكة العربية السعودية، إذ لا يجادل أحد في أن منح الامتياز للتنقيب عن النفط لشركة أرامكو في ٤ صفر ١٣٥٣هـ (٢٩ مايو ١٩٣٣م) يعد حدثًا ضخمًا، ربما كان من أضخم الأحداث التي شهدها القرن المنصرم في جزيرة العرب، بل وفي العالم كله. تزداد أهميته في مجيئه بعد إتمام توحيد المملكة العربية السعودية على يد الملك المؤسس عبدالعزيز آل سعود - رحمه الله - في بلاد مترامية الأطراف شحيحة الموارد الاقتصادية، منعدمة البنية التحتية؛ ولذا عد من أهم الأحداث التي شهدها الوطن، ولعله لا يفوقه من حيث الأهمية في تاريخ المملكة العربية السعودية سوى توحيد المملكة نفسها.

جاء اكتشاف النفط بكميات تجاريه منذ عام ١٣٥٨هـ/ ١٩٣٨م في فترة اقتصادية حرجة قبيل اندلاع الحرب العالمية الثانية، وما صاحبها من شح في الموارد الاقتصادية، وندرة في استيراد المواد الغذائية. لا سيما وأن اقتصاديات البلاد كانت أساسا تعتمد على الرسوم الجمركية ورسوم الحج وما ينفقه الحجاج في موسم الحج، وكانت تلك المصادر تعد أهم موارد خزينة الدولة، رغم تضاعف

مصروفات الحكومة، وتعاظم التزاماتها المالية، وحاجتها إلى العملات الصعبة.

تزامن الظرف الاقتصادي المحلي القاسي مع وضع عالمي تعرض فيه كل العالم لهزة الكساد الاقتصادي العالمي الطاحن الذي بدأ عام ١٣٤٨هـ/١٩٢٩م، وأثر في فعاليات الاقتصاد العالمي، وأدى إلى تناقص أعداد الحجاج، وواكبه الكساد والتدهور المذهل الذي أصاب تجارة اللؤلؤ في منتصف عام ١٣٤٧هـ/ ١٩٢٨م، الأمر الذي شلَّ حرفة الغوص بحثا عن اللؤلؤ المربحة جدا التي كانت عماد اقتصاد المنطقة الشرقية وأجزاء من نجد، وذلك بسبب منافسة اللؤلؤ الصناعي الياباني وآثار الكساد الاقتصادي العالمي. ثم جاء اندلاع الحرب العالية الثانية ضربة قاصمة للاقتصاد العالمي عامة واقتصاديات المملكة العربية السعودية بصفة خاصة.

جاء اكتشاف النفط أثناء تلك الظروف الصعبة والحرجة للغاية، ووفق شروط عُدَّت حينها مواتية بمثابة فرج وأمل بالإنعاش الاقتصادي في بلاد تشكل الصحارى معظم أراضيها ويندر وجود مصادر اقتصادية منتجة بها - آنذاك - تسد الحاجة الاقتصادية المتزايدة. وتوالت الاكتشافات النفطية الهائلة؛ لتجعل من المملكة العربية السعودية واحدة من أكبر البلاد المنتجة للنفط، وزاد دخلها منه باطراد ليجعل منها واحدة من أغنى الدول في العالم.

مرت العلاقات التعاقدية بين حكومة المملكة العربية السعودية وشركة أرامكو منذ توقيع عقد الامتياز في عام ١٣٥٢هـ/ ١٩٣٣م، بعدة تحولات وتعديلات واتفاقات. وبما أننا هنا لسنا معنيين بتاريخ أرامكو بتفاصيله الدقيقة والمعروفة ولا بتكوينها القانوني والمراحل التي مرت بها حتى تكونت في وضعها النهائي، إذ إننا سنركز في هذا البحث في بعض من أدوار الملك سعود منذ أن كان وليا للعهد في ما

تم من تغيرات وتعديلات على بنود الامتياز وتعامل الشركة مع موظفيها السعوديين.

سنقصر هذا البحث على دراسة ثلاث مجالات رئيسة: المجال الأول نتناول فيه اهتمام الملك سعود منذ أن كان وليا للعهد بالشأن المحلي لقضايا أرامكو وتعاملها مع العمال السعوديين، والعمل على تحسين ظروف عملهم، وزيادة مرتباتهم، وتوفير الحوافز لهم، أما المجال الثاني فسنخصصه للجهود التي تمت في عهد الملك سعود في الحصول على المزيد من حقوق المملكة من عوائد النفط مقابل استخراجه بكميات هائلة من أراضيها واستفادة المملكة في هذا المجال من المتغيرات الاقتصادية الدولية التي حدثت في دول نفطية أخرى. وكانت تلك الجهود بمثابة إرهاصات مبكرة للمشاركة، ومن ثم تملك الشركة فيما بعد. وسنلمح باختصار للمبادرات التي تمت في عهده لإيجاد مؤسسات إشرافية حكومية وإدارات تسويق بترولية محلية مكَّنت المملكة من الإشراف والمشاركة في هذا المورد الوطني المهم، وأخيرًا يأتي المجال الثالث مكرسًا لذكر بعض الأزمات في العلاقات بين شركة أرامكو والملك سعود يرحمه الله.

بداية تعامل الملك سعود مع شؤون أرامكو

كان الملك سعود متابعا عن قرب شؤون أرامكو، وملمًا بتفاصيل اتصالاتها وعلاقاتها مع الحكومة حتى قبل أن يتولى الحكم بسنوات. ومن الأمثلة على ذلك، تدخله إثر الاضطراب الذي حدث في عام ١٣٦٧هـ/ ١٩٤٨م بين رئيس الشركة دبيلو مور W.Moore والملك عبدالعزيز ووزير المالية عبدالله السليمان حول الخلاف في دفع الريع والضرائب المستحقة للحكومة السعودية بموجب عقد الامتياز بالجنيه الذهبي. إذ واجهت الشركة بسبب ظروف انتهاء الحرب العالمية الثانية والنقص الشديد في الحصول على العملة الذهبية صعوبة في الوفاء بالتزامها بالدفع بالجنيه الذهبي. وحينها قاد مور

وفـدًا إلـى الرياض كـان من ضـمنه الكولونيل إيدي Colonel Eddy ممثل الولايات المتحدة السابق في جدة ومستشار شركة أرامكو حينها. فقد أفصح الملك سعود (ولي العهد آنذاك) في لقاء ودي مطول عقده مع ممثل الحكومة الأمريكية التقاه في الظهران في شهر أبريل ١٩٤٨م/ ١٣٦٧هـ، أن سبب قدومه للظهران كان بسبب الاضطراب الحاصل بين الشركة ممثلة في رئيسها مور والملك عبدالعزيز ووزير المالية حول موضوع الدفع بالجنيه الذهبي، إذ وصف اللقاء بين الطرفين بالحدة ولا سيما من قبل رئيس أرامكو إثر المناقشات للبحث في تسوية للموضوع، ذاكرًا أن مور قد أوقف المناقشات في مناسبتين، وهدد بالتوجه إلى المطار والمغادرة. وكان الملك سعود (ولي العهد حينها) دبلوماسيًا وحصيفًا في معالجته للموضوع، إذ قال للمسؤول الأمريكي: إن الحكومة السعودية تكن شعورًا وديًا تجاه أرامكو، وترغب في نجاح عملها في البلاد، وإن الخلاف في تسوية موضوع دفع عائدات الحكومة بالجنيه الذهبي يمكن مناقشته، وأبان أنه كما كان للحكومة الحق في الدفاع عن مصلحة شعبها وحماية دخلها من عوائد نفطها، فإن للشركة أيضا الحق في الدفاع عن حقوق حملة أسهمها. وقد أثمر قدوم الملك سعود (ولي العهد حينها) إلى الظهران والاجتماع بمسؤولي أرامكو إلى تسوية للخلاف وفقا لما سبق أن عرضه الملك عبدالعزيز في مناقشات الرياض. وكان الملك عبدالعزيز قد أوضح أنه لا يمانع في تسوية للخلاف، ويقبل بالدفع بالدولار تقديرًا منه لظروف أرامكو في صعوبة الحصول على الجنيهات الذهبية، شريطة أن يتم تثبيت سعر ثابت للجنية مقابل الدولار قدره ١٢ دولارًا، وأن لا يتأثر ذلك بتقلبات سعر الذهب في الأسواق. وأوضح الملك سعود (ولي العهد حينها) أن ذلك السعر كان بمثابة أريحية من قبل الملك عبدالعزيز رغم معارضة وزير المالية ومستشاريه. ونتيجة لتدخل الملك سعود (ولي العهد) بعث

رئيس شركة أرامكو بخطاب ودي للملك عبدالعزيز يعلن قبول الشركة بتلك التسوية. ولم يفت الملك سعود (ولي العهد) حينها أن يشير إلى درس مهم في التعامل والعلاقات، إذ قال: إن الانفعال غير الضروري في مثل تلك الأوضاع غير مجدٍ، وأنه شخصيا قد لحظ أن مسؤولي الشركة يفتقرون إلى الدبلوماسيةً في التعامل، وأنهم يجنحون أحياناً إلى التطرف في أساليب تعاملهم من غير داع، وذلك يدل على احتياجهم للتكتيك والاعتبار لمشاعر الآخرين. وكانً مما لحظه الملك سعود (ولي العهد) أيضًا على الشركة في الفترة الماضية قيامها بتوسيع نطاق أعمالها التجارية خارج بنود عقد الامتياز، وضرب مثالا لذلك بما عرضه السيد ماكفرسون بخصوص عمل خرائط لخدمات الجيش وعدم رضا الملك عبدالعزيز عنها(١).

استمرت مشاركة الملك سعود منذ أن كان وليًا للعهد عن قرب في مسائل النفط والعلاقة بأرامكو، حيث اشترك في المفاوضات التي جرت مع أرامكو في عام ١٩٥٠م (١٣٦٩هـ)، واستمرت فترة طويلة حول مسألة فرض ضريبة على الدخل الذي تحصل عليه الشركة مقابل بيع النفط، إضافة إلى ما كانت تحصل عليه الحكومة في السابق من ضريبة الريع فقط. وتجدر الإشارة إلى أن نقل إدارة شركة أرامكو من نيويورك إلى الظهران في عام ١٩٥١م (١٣٧٠هـ)، كانت بناء على الرغبة التي أبدتها حكومة المملكة العربية السعودية والتي كان للملك سعود (ولي العهد حينها) دور مهم فيها(٢).

(1) William J. Kennedy (ed) , Secret History of the Oil Companies in the Middle East. Documentary Publications , Salisbury , N.C. U.S.A. 1979. Volume 1.PP. 154-157.

(٢) عبدالله بن ناصر السبيعي، اكتشاف النفط وأثره على الحياة الاقتصادية في المنطقة الشرقية: ١٣٥٢-١٣٨٠هـ/١٩٣٣-١٩٦٠م، دراسة في التاريخ الاقتصادي. ص ٦٣.

١ - اهتمام الملك سعود بشؤون موظفي الشركة السعوديين

أولى الملك سعود - يرحمه الله - عناية خاصة واهتمامًا بالغًا بشؤون أرامكو وقضايا عمالها السعوديين منذ وقت مبكر، حتى قبل أن يتولى الملك بعد وفاة والده الملك عبد العزيز في ٢ ربيع الأول ١٣٧٣هـ/٩ نوفمبر ١٩٥٣م، إذ قد عهد له والده بتولي قضايا شركة أرامكو في السنوات الأخيرة من حكمه ولا سيما أثناء مرضه(٣).

كانت أولى المشاكل العمالية التي قام الملك سعود - ولي العهد حينها - بإيعاز من والده بمعالجتها تتمثل في إضراب العمال السعوديين بشركة أرامكو في شهري يوليو وأغسطس من عام ١٩٤٥م/١٣٦٤هـ؛ مما أوقف أعمال الشركة بشكل خطير، وقد صيغت مطالب العمال في ٢٦ نقطة، يتمثل أهمها في أربعة مطالب: زيادة الأجور، وإيجاد مساكن دائمة ولائقة، وإنهاء التمييز بينهم وبين العمالة الأجنبية، وتحسين مستوى مستشفى العمال السعوديين. وقد سارعت الحكومة نحو تكوين لجنة حكومية اجتمعت مع ممثلي شركة أرامكو، ودارت جلسات طويلة حسمت معظم مطالب العمال السعوديين، وكان من أهمها الموافقة على نظام زيادة في الرواتب، ودفع مرتب اليوم السابع في الأسبوع؛ أي يوم العطلة، وتحسين السكن، وتوفير خدمة علاجية مناسبة. وتلبية مطالب أخرى من ضمنها، توسيع نطاق خدمات النقل ليشمل:

١ - نقل من يحصل على الإجازة السنوية من أهل الهفوف إلى مدنهم.

٢ - النقل إلى مدينة القطيف مرتين في الأسبوع.

٣ - النقل اليومي بين حي رحيمة ومعمل التكرير في رأس تنورة.

كما شملت سريان نظام العمل السعودي منذ ١٤ أغسطس ١٩٤٥م (١٣٦٤/٩/٦هـ) باستثناء نقطتين أو ثلاث ليست بذات أهمية، تتعلق

(3) Michael Sheldon Cheney, Big Oilman From Arabia, The garden City Press Limited, 1958, p. 263.

بمسألة تفسير هذا النظام، وكانت الشركة تنتظر رأي الحكومة فيها؛ مما جعل العمال يستجيبون في اليوم الرابع من الإضراب لإعلان أمير مقاطعة الظهران خالد السديري بأمر الملك للعمال بالعودة إلى أعمالهم بعد أن حققت الحكومة معظم مطالبهم(٤).

كان من أهم الأمور التي اهتم بها الملك سعود مبكرًا (حين كان وليا للعهد) في تعامله مع شؤون أرامكو قضية التدريب ومحو الأمية والتعليم للعمال السعوديين وأبنائهم في مدن عمل الشركة. ومع أن الشركة اهتمت بالجانب التدريبي والمهني لعمالها، إلا أن الحكومة كانت ترغب في إيجاد نظام تعليمي عام موازٍ، وكان أول جهود لأرامكو بمؤازرة من الحكومة تتمثل في افتتاح مدرسة الجبل في ١٥ ربيع الثاني ١٣٦٣هـ/١٩٤٤م. وكانت المدرسة مخصصة لمن يعمل في الشركة دون سن الثامنة عشر بالإضافة إلى أبناء العمال السعوديين. وتعضيدًا لذلك انتدبت الحكومة لها ما بين عامي ١٣٦٤-١٣٦٦هـ معلمَين في السنة الأولى، ثم وصل العدد إلى أربعة معلمين في العام الأخير(٥)، واستمرت المدرسة إلى أن أغلقت في أوائل السبعينيات الهجرية بعد افتتاح المدارس الحكومية في مدن المنطقة. وقد تخرج من تلك المدرسة كثير من مسؤولي أرامكو فيما بعد، ومنهم وزير البترول الحالي المهندس علي النعيمي.

كان الملك سعود معنيًا بتطوير معاملة العمال السعوديين في شركة أرامكو وتحسين ظروف عملهم والخدمات المقدمة لهم. ففي لقاء ودي موسع مع ممثل الولايات المتحدة الأمريكية في جدة أثناء زيارة الملك سعود (ولي العهد آنذاك) إلى الظهران في ٢٦ مارس ١٩٤٨م

(٤) التقرير السنوي المرفوع إلى الحكومة السعودية من قبل شركة الزيت العربية الأمريكية عن عام ١٩٤٥م. ص ص ٢٠ - ٢١.

(٥) التقرير السنوي المرفوع إلى الحكومة السعودية من قبل شركة الزيت العربية الأمريكية عن عام ١٩٤٤م. ص ١٣. وانظر: التقرير السنوي المرفوع إلى الحكومة السعودية من قبل شركة الزيت العربية الأمريكية عن عام ١٩٤٦م. ص ٢٠.

(١٣٦٧/٥/١٦هـ)، تحدث فيه الملك سعود عن عدد من الأمور التي تتعلق بعلاقات الحكومة السعودية مع شركة أرامكو، ومن أهمها تركيزه على عدم رضا الحكومة السعودية لمعاملة عمالها السعوديين العاملين في شركة أرامكو، وأنه سيبحث شخصيا هذا الموضوع مع نائب رئيس الشركة عند قدومه للمملكة العربية السعودية[٦].

شغل ذهن الملك سعود في تعامله مع شؤون النفط واستشرافه لمستقبل الصناعة النفطية منذ أن كان وليا للعهد أهمية إعداد جيل متعلم ومدرب على فنون الصناعة وعلومها لإدارة أهم موارد البلاد الاقتصادية، وذلك بالتركيز أهمية التدريب والتعليم. ففي زيارته للمنطقة الشرقية عام ١٣٧٢هـ/ ١٩٥٣م، حينما كان وليا للعهد، أمر بتأسيس مدرسة صناعية تهتم بتأهيل ما لا يقل عن ألف طالب سعودي، يطلق عليها اسم مدرسة "الصنائع" تنشأ في مدينة الظهران بجوار مقر إدارة أرامكو تركز على تعليم الشباب مختلف الحرف والصناعات، على أن يحفز خريجيها بأفضلية العمل في أرامكو أو غيرها من القطاعات التنموية في مختلف أنحاء البلاد[٧]. وطلب من الحكومة اللبنانية حينها انتداب خبراء لدراسة المشروع ووضع تشكيلات للمدرسة على أحدث طراز[٨]. وقام أثناء الزيارة نفسها بتفقد الورش الصناعية التابعة لشركة أرامكو، حيث شاهد عددًا من العمال الشباب من السعوديين يتدربون على المهن والمهارات الصناعية، وشجعهم على بذل المزيد من الجهد لإتقان مهارات التدريب والتعلم، وأصدر بتلك المناسبة

> **شغل ذهن الملك سعود أهمية إعداد جيل متعلم ومدرب على فنون الصناعة وعلومها**

(6) William J. Kennedy (ed) Secret History. P. 157.

(٧) أم القرى، السنة (٢٩) العدد ١٤٤٩ الصادر بتاريخ ١٤ /١٣٧٢/٦هـ، الموافق ١٩٥٣/١/٣٠م.

(٨) جريدة المدينة، العدد الصادر بتاريخ ٢٠ جمادى الأولى ١٣٧٢هـ، الموافق ٥ فبراير ١٩٥٣م.

توجيهاته بانتداب خبراء صناعيين لوضع برامج صناعية عدة لرفع مستوى التعليم المهني(٩).

ظل هاجس محو الأمية بين عمال الشركة يشغل ذهن الملك سعود حتى قبل توليه الحكم، وكانت الحكومة قد بدأت حملة مكثفة لمحو الأمية في المملكة عامة في شهر شوال ١٣٧٢هـ/١٩٥٣م، وأراد الملك سعود (كان آنذاك وليا للعهد) أن تكثف جهود خاصة لمحو الأمية بين عمال الشركة السعوديين، لا سيما أن موضوع محو الأمية بين عمال شركة أرامكو كان أحد المواضيع التعليمية التي كانت تدرسها لجنة حكومية مع مسؤولي أرامكو منذ سنة، بهدف مساهمة أرامكو في بناء المدارس وتجهيزها لتعليم أبناء العمال السعوديين في مناطق عملها. وبما أن الأمر لم يحسم فقد انتهز الملك سعود (ولي العهد آنذاك) زيارته للمنطقة الشرقية في شهر جمادى الآخرة ١٣٧٢هـ/ ١٩٥٣م، ونجح في تسريع اتفاق بين اللجنة الحكومية وممثلي الشركة في اعتماد برنامج مكثف لمحو الأمية بين عمال الشركة السعوديين حسب منهج مديرية المعارف العامة وتحت إشرافها. وتم الاتفاق مع الشركة على تحفيز من ينجح في اجتياز هذا البرنامج بالأفضلية في التعيين وزيادة الراتب(١٠).

استمر النقاش طويلا بين الحكومة وشركة أرامكو حول وضع صيغة متكاملة لبرنامج تعليمي متكامل في مدن عمل الشركة، تقوم بموجبه الشركة ببناء مدارس للتعليم العام والصرف عليها تحت إشراف الحكومة وحسب المنهج الدراسي المطبق في مدارس الدولة. لذا اهتم الملك سعود (ولي العهد آنذاك) أثناء زيارته التفقدية

(٩) المصدر نفسه، وكذلك العدد الصادر في ٢٧ رجب ١٣٧٢هـ الموافق ١٢ أبريل ١٩٥٣م.

(١٠) نشرت الاتفاقية في جريدة أم القرى، العدد رقم ١٤٥٠ للسنة ٣٠، الصادر في ٢١/ ٥/ ١٣٧٢هـ. ص ٦. وانظر: التقرير السنوي المرفوع إلى الحكومة السعودية من قبل شركة الزيت العربية الأمريكية عن عام ١٩٥٤م. ص ٣٨ - ٤٠.

للمنطقة الشرقية في ٢٨ ربيع الثاني ١٣٧٢هـ/١٩٥٣م بسرعة حسم الأمر. وكان راغبًا في تلمس أوضاع العمال وتوفير الخدمات الضرورية لهم، ومن أهمها توفير التعليم لأبنائهم. لذا كلف لجنة مكونة من مستشاره جمال الحسيني وممثل المالية في الدمام عبدالله بن عدوان لمقابلة المسؤولين في شركة أرامكو والعمل على سرعة التوصل إلى برنامج يفي بتنفيذ خطة مقبولة لبناء مدارس وتمويلها في مدن عمل الشركة. وبناء على ذلك توصل الطرفان إلى اتفاق شامل في ١٠ جمادى الأولى ١٣٧٢هـ/١٩٥٢م، نص على موافقة الشركة على بناء مدارس كافية في مدن سكن أبناء موظفيها في المنطقة الشرقية، مع قيام الشركة بدفع رواتب من يعمل بها وبصيانتها، على أن تتولى وزارة المعارف السعودية إدارتها والإشرف عليها بصفتها وحدات لا تتجزأ من الجهاز المدرسي التابع لمديرية التعليم في المنطقة الشرقية(١١). ورفع هذا الاتفاق في صيغته النهائية إلى ولي العهد سعود بن عبد العزيز في ٢٢ جمادى الأولى ١٣٧٢هـ/ ٧ فبراير ١٩٥٣م. وأصبح هذا الاتفاق المنهج الذي سارت عليه أرامكو فيما بعد في بناء مدارس البنين والبنات بمختلف مراحلها في مدن المنطقة الشرقية. وتجدر الإشارة إلى أن الانتهاء من بناء أول مدرسة ابتدائية بموجب هذا الاتفاق كان في مدينة الدمام في ٢٧ ربيع الأول ١٣٧٤هـ/ نوفمبر ١٩٥٤م. وقد حرص الملك سعود على افتتاحها شخصيا في ١٢ ربيع الأول ١٣٧٤هـ الموافق ٧ ديسمبر ١٩٥٤م. وكانت هذه المدرسة هي الأولى من عشر مدارس ابتدائية قامت أرامكو ببنائها في المنطقة الشرقية، وتتسع مبانيها لما مجموعه ٢٤٠٠ طالب(١٢). كما حرص على افتتاح المدرسة الثانية في

(١١) المصدر نفسه.

(١٢) التقرير السنوي المرفوع إلى الحكومة السعودية من قبل شركة الزيت العربية الأمريكية عن عام ١٩٥٤م. ص ٣٨.

هذه المنظومة في مدينة الخبر (المدرسة الابتدائية السعودية) في يوم ١٥ ربيع الأول ١٣٧٤هـ/ ١٠ ديسمبر ١٩٥٤م.

وقد بلغ مجوع الطلاب الملتحقين بهاتين المدرستين في نهاية ذلك العام ٥١٥ طالبًا(١٣). وكانت هناك أربع مدارس أخرى في طور الإنشاء في الهفوف والمبرز ورحيمة وسيهات في ذلك العام، كما تقر إنشاء مدرسة ثانية في الدمام وأخرى في الثقبة في عام ١٣٧٥هـ/ ١٩٥٥م(١٤).

توجت جهود الملك سعود التعليمية، خاصة فيما يتعلق بإيجاد جيل متخصص في العلوم المتعلقة بالنفط وشؤونه بإصدار مرسوم ملكي في ٢٨ جمادى الآخرة ١٣٨٣هـ/ ١٩٦٣م يقضي بإنشاء كلية البترول والمعادن (جامعة الملك فهد للبترول والمعادن حاليا) وربطها حينها إداريًا بوزارة البترول والثروة المعدنية.

جهوده بعد توليه الحكم

دأب الملك سعود بعد توليه الحكم على زيارة المنطقة الشرقية عامة، وتفقد شؤون أرامكو خاصة مرتين في السنة، إحداهما في الخريف، والأخرى في الربيع. وكان حتى زيارته الأولى بعد توليه الحكم والتي كانت في شهر يناير ١٩٥٤م/ ١٣٧٣هـ يقيم أثناء زياراته في بيت الضيافة التابع للشركة في الظهران. وكان من النادر أن يأتي عن طريق الجو، إذ إن المفضل لديه زيارة المنطقة الشرقية بوساطة القطار. وكان يحرص كل الحرص على التوقف في مدينة الهفوف رغم عدم وجود سكن مناسب، إذ كانت تشيد له خيام خارج قصر الإمارة هناك(١٥).

(١٣) المصدر نفسه.

(١٤) المصدر نفسه.

(15) Michael Sheldon Cheney, Big Oilman From Arabia, The garden City Press Limited, 1958, pp. 263-271.

جاءت زيارته الأولى بعد أحداث مظاهرات العمال السعوديين بشركة أرامكو التي نتج عنها إضراب العمال في شهر صفر ١٣٧٣هـ/ أكتوبر ١٩٥٣م، مطالبين بعدة مطالب، منها تحسين ظروف العمل، وزيادة الأجور، ومساواتهم بغيرهم من العمال الأجانب. وقد شلَّ هذا الإضراب عمل أرامكو لمدة ٢١ يومًا، وتجاهلت أرامكو هذه المطالب، فتأزم الوضع؛ مما استوجب تدخل الدولة، حيث أمر الملك سعود (حينها كان وليا للعهد) بتشكيل لجنة ملكية وإرسالها إلى الظهران لتتولى التحقيق في الأمر(١٦).

أتبع ذلك مباشرة بزيارة للمنطقة، التي تعد أول زيارة يقوم بها خارج عاصمته، حاملا معه صفقة متكاملة يأمل منها تسوية إضراب العمال، كما كانت آخر مرة يقيم في قصر الضيافة في شركة أرامكو. وفي اليوم الأخير من الزيارة في ١٣ جمادى الأولى ١٣٧٣هـ الموافق ١٧/١/ ١٩٥٤م وبعد اجتماع الملك مع المسؤولين في أرامكو، أبلغ العمال عند خروجهم من العمل عند الساعة الخامسة عصرا بالتوقف عند البوابة الرئيسية لسماع إعلان يتضمن أمرًا ملكيًا بنتيجة ما توصلت إليه اللجنة الملكية المكلفة للنظر في شكاوى العمال وتظلماتهم سيقرأ عليهم عبر مكبرات الصوت، تتضمن تسوية شاملة قبلت بها الشركة.

وقد تضمنت تلك التسوية التي تابعها الملك سعود شخصيا حصول العمال السعوديين على عدة امتيازات من أهمها: زيادة فورية في الأجور تتراوح ما بين ١٢٪ إلى ٢٠٪، وجعل ظروف العمل ومتطلباته أسهل وأفضل، حيث قصرت مدة ساعات العمل الأسبوعي بحوالي ٤٠٪، وتمت مضاعفة فترة الإجازات، وتوفير سكن أفضل، ومنها أن تتحمل الشركة ٢٠٪ من تكاليف بناء المساكن الخاصة بالعمال السعوديين ضمن برنامج قروض تمليك المنازل، وتسهيل شروط الالتحاق بالعمل وظروفه، والتوسع في بناء المدارس، وأن تبدأ الشركة

(16) Ibid.

ببناء وصيانة عشر مدارس لتعليم أبناء العمال السعوديين في مدن عملياتها. كما تضمنت التسوية موافقة الشركة على منح امتيازات أخرى، كان من ضمنها تقديم دعم مالي للطعام، والتكفل بتوفير ملابس عمل بنصف القيمة لحوالي ٥٠٠ عامل سعودي، وتوفير عشر برادات مياه في الحي السعودي، والقبول بنظام عمل جديد يراعي النظر في رغبات العمال وشكاويهم. وقد أراد الملك سعود من تبنيه تحقيق معظم مطالب العمال إظهار تأييده لها وإيضاح أن أرامكو كانت مقصرة تجاههم، كما أراد أن يوضح للمسؤولين في الشركة حرص حكومته على توفير ظروف عمل مناسبة للسعوديين بها، وأنه شخصيا سيستمر في إملاء سياسات العمل بالشركة(١٧). وفي هذا السياق أمر بتأسيس أول مكتب للعمل في المنطقة لمتابعة وتنفيذ بنود نظام العمل والعمال ومعالجة مطالب العمال وتفقد أوضاعهم، بجانب استمرار الهيئة الملكية الدائمة، وأوكل إليهما الاهتمام بإبقاء عين ثاقبة على معاناة العمال وعلى ما يطيب خاطرهم(١٨).

تبع هذه الزيارة بناء على رغبة الملك، قيام الهيئة الملكية بالنظر في مطالب العمال السعوديين وتحقيق العادل منها. وبناء على طلبها بتحسين أحوال العمل والعمال، وافقت الشركة على توفير ستة أنواع من المواد الغذائية الأساسية، هي الأرز والدقيق والزيت والبن والشاي والسكر، لبيعها للموظفين السعوديين المتوسطين والعموميين بخفض قدره ٢٠٪ عن أسعار المفرق. وبناء على طلب الهيئة الملكية أيضا وافقت الشركة على بيع قمصان وسراويل (بنطال) للموظفين السعوديين المتوسطين والعموميين بخفض قدره ٥٠٪ عن أسعار المفرق. وكان لكل موظف الحق في شراء قميص واحد وبنطال واحد

(17) Michael Sheldon Cheney, Big Oilman From Arabia, The garden City Press Limited, 1958, pp. 263-271.

(18) Ibid.

كل ستة أشهر. كما تم تحسين ظروف السكن وتجميل أحياء الموظفين السعوديين والاستغناء ما أمكن عن استعمال الخيام كأماكن للسكن في معظم الأماكن الجديدة والمواقع المؤقتة. وقد تضمنت مشاريع تجميل الأحياء في المناطق الثلاث (الظهران ورأس تنورة وبقيق) إنشاء منتزهات وغرس أشجار ونباتات ونصب مقاعد ومماش مغطاة بالحصى. وتم استبدال جميع الأثاث الذي كان دون المستوى المطلوب في سكن الموظفين السعوديين المتوسطين والعموميين بأثاث غيره، وركب في غرف حي الموظفين العموميين سبعة آلاف مدفأة تعمل بالكيروسين، كما أنشئت محطات لتعبئة الكيروسين في مواقع بالقرب من السكن. واتخذت الشركة خطوات؛ لتحسين شبكات تزويد الماء الساخن في جميع أحياء الموظفين السعوديين العموميين، واستبدلت كثيرًا من السخانات القديمة بغيرها. ووضعت وحدات كبيرة للماء البارد في جميع الأحياء الرئيسية للموظفين السعوديين العموميين، وأنشئت مرافق ترفيه حديثة من أهمها أحواض سباحة كبيرة ومجهزة. وكان هذا بمثابة وضع جديد بالنسبة للشركة[١٩].

وفي أثناء زيارة الملك سعود تلك لمقرات الشركة وتفقده لأوضاع العمال السعوديين، لاحظ ضعف بنية معظمهم، وتدني القيمة الغذائية لوجباتهم الرئيسية. لذا طلب ووافقت الشركة على تقديم وجبة فطور وغداء محتوية على قيم سعرية حرارية مرتفعة. وبدئ في تنفيذ ذلك منذ شهر فبراير ١٩٥٤م (جمادى الآخرة ١٣٧٣هـ)، حيث صارت الشركة تقدم وجبة فطور وغداء ساخن مقابل ربع ريال (سبعة سنتات أمريكية) للوجبة الواحدة[٢٠].

(١٩) التقرير السنوي عن سير الأعمال المرفوع إلى الحكومة السعودية من قبل شركة الزيت العربية الأمريكية عن عام ١٩٥٤م. ص ص ٢٨ –٣٠.

(٢٠) وجهات نظر أمريكية لأرامكو، شركة إنتاج النفط العربية السعودية، من ثلاثينيات إلى ثمانينيات القرن العشرين الميلادي، ترجمة الدكتور عبدالله بن ناصر السبيعي، ص ص٢٤٧–٢٤٨.

رغم أن الشركة استجابت لرغبة الملك على مضض، إلا أنها لم تدخل بروح مخلصة في ذلك. ففي بقيق خاصة - كما في الظهران ورأس تنورة - خصصت بنايات غير مناسبة لأماكن تقديم هذا الطعام. وقد كان الغذاء في البداية جيدًا يحتوي بشكل أساسي على الرز واللحم مع فواكه وخضروات أخرى مخلوطة معه؛ لذا استجاب في البداية عدد جيد للغاية للدعوة. وتم من بعد ذلك زيادة القيمة السعرية إلى حوالي ٣٢٠٠. لكن برزت منذ البداية مشكلة عدم توفير آنية يقدم فيها هذا الطعام للمستفيدين، وقد احتج العمال بسبب ذلك، لكن الشركة لم تستجب في حينها، رغم قدرتها على توفير أواني لهم. وكان عذر الشركة أنه يجب أن يباع لهم هذا الغذاء بسعر معقول، لذا بدأ عدد المستفيدين في التناقص لاسيما بعد انتشار شائعة بينهم بأنه يراد منهم الوقف في صف في انتظار طعام الصدقة أو الإغاثة(٢١). ويعد هذا الموقف من الشركة من السلبيات القليلة في تاريخها تجاه معاملة موظفيها، وقد تداركته فيما بعد بإنشاء مقاصف حديثة مجهزة تجهيزًا جيدًا(٢٢).

يعد هذا الموقف من الشركة من السلبيات القليلة في تاريخها

٢ - جهود الملك سعود للحصول على مزيد من العوائد

حرص الملك سعود حتى قبل توليه الحكم على متابعته واهتمامه بشؤون أرامكو وتعاطيها مع النفط السعودي نقلا وبيعا واحتسابا للعوائد المالية للحكومة السعودية، ضمانًا لحصول المملكة على حقها العادل من استخراج نفطها وبيعه. وكان من أهم ما تم تعديله لصالح المملكة سواء بمشاركته أو بعد توليه مقاليد الحكم ما يأتي:

(٢١) المصدر نفسه.

(٢٢) التقرير السنوي عن سير الأعمال المرفوع إلى الحكومة السعودية من قبل شركة الزيت العربية الأمريكية عن عام ١٩٥٦م، ص ٣١.

أ - مناصفة الأرباح الصافية من دخل الشركة من أعمالها

كانت قضية مشاركة الحكومة في صافي أرباح الشركة من القضايا التي شارك الملك سعود فيها منذ أن كان وليا للعهد عبر مفاوضات مطولة جرت مع أرامكو منذ عام ١٩٥٠م (١٣٧٠هـ)، واستمرت فترة طويلة، وتركزت حول مسألة فرض ضريبة على الدخل الذي تحصل عليه الشركة مقابل بيع النفط، إضافة إلى ما كانت تحصل عليه الحكومة في السابق من ضريبة الريع فقط، وضرورة تعديل بنود عقد الامتياز بعد اكتشاف النفط بكميات هائلة، خاصة بعد إصدار الحكومة نظام ضريبة الدخل على الشركات المشتغلة بإنتاج النفط أو المواد الهيدروكربونية الأخرى في ١٦ ربيع الأول ١٣٧٠هـ/ ١٩٥٠م، والقاضي بالحصول على نسبة ٥٠٪ من صافي الدخل السنوي، وذلك لسد ذريعة تحجج شركة أرامكو بعدم وجود مثل هذا النظام الملزم[٢٣]. رفضت أرامكو تطبيق هذا النظام عليها في البداية بحجة أن عقد الامتياز يعفي الشركة ومشروعها التنقيبي عن النفط من جميع الضرائب المباشرة وغير المباشرة والعوائد والأجور والرسوم. ولكن أصرت حكومة المملكة على قانونية مطلبها بتقديمها طلب رسمي إلى الشركة في عام١٣٧٠هـ/١٩٥٠م تطالب فيه دمج الضريبة والريع لتصل النسبة المستحقة للحكومة إلى ٥٠٪ من صافي دخل أرامكو. لم تجد أرامكو بدًّا من الموافقة بعد سلسلة طويلة من المفاوضات على ذلك؛ مما استوجب تبعا لذلك موافقتها ابتداء من مطلع عام ١٩٥٠م/ ١٣٧٠هـ، على أن تدفع للحكومة السعودية مبلغًا سنويًّا قدره ٧٠٠٠٠٠ دولار في السنة لأجل نفقات ممثلي الحكومة الذين لهم علاقة بإدارة عمليات أرامكو، وذلك على أربعة أقساط سنوية. وقد تم توقيع اتفاق المناصفة في ٢٠ ربيع الأول ١٣٧٠هـ الموافق ١٩٥١/١/١م.

---

(٢٣) جريدة أم القرى، ملخص خاص، صدر بتاريخ ١٧ ربيع الأول ١٣٧٠هـ الموافق ٢٧ ديسمبر ١٩٥٠م.

وبناء على قبول أرامكو بمطلب الحكومة بالحصول على مناصفة الدخل بأثر رجعي منذ مطلع عام ١٩٥٠م/ ١٣٧٠هـ قامت بدفع ما مقداره ١١٢ مليون دولار عن ذلك العام، ثم مبلغ ١٥٥ مليون دولار عن عام ١٣٧١هـ/ ١٩٥٢م، ثم مبلغ ٢١٢ مليون دولار للعام الذي يليه[٢٤].

ب - إلغاء الحسومات على الأسعار المعلنة

وكان من أول ما لفت انتباه الملك سعود وعدَّه بخسًا بحق الحكومة في الحصول على ما تستحق من عائد مالي لا سيما منذ أن تم في مطلع عام ١٩٥١م (١٣٧٠هـ) الاتفاق على مناصفة الأرباح بين الحكومة والشركة، ما عرف بحسم الأسعار المعلنة. ذلك أن شركة أرامكو تبيع نفطها مباشرة إلى الشركات الأربع المالكة التي تتولى بدورها تصريفه، وقد لحظت الحكومة السعودية أن أرامكو تمنح حسمًا خاصًا على السعر المعلن لصالح الشركات المالكة يصل إلى ما نسبته ١٠,٥٪، وهذا الحسم بالطبع يتوقف على كمية النفط المشترى. وكان في هذا الإجراء التفاف على قبول الشركة بمناصفة الأرباح؛ لذلك عارضت الحكومة السعودية منح حسومات وامتيازات على السعر المعلن للشركات المالكة، وقابلت الشركة هذا الموقف الحكومي باحتجاج مفاده أن اتفاق الامتياز لم يتعرض لكيفية وضع الأسعار وتحديدها، لكن موقف الحكومة كان واضحًا معتبرة هذا التحايل إخلالاً واضحًا بمبدأ مناصفة الأرباح؛ لذا أصر الملك على التمسك بإلغاء حسومات السعر المعلن، ودخلت الحكومة في مفاوضات مطولة مع الشركة حول هذا الموضوع، حاولت أرامكو أن تحصل على أفضل ما تستطيع لتمكين الشركات المالكة لها من الحصول على مقدار كبير من الحسومات، خاصة إذا أخذت مزيدًا من النفط، أكثر مما كان

(٢٤) التقرير السنوي عن سير الأعمال المرفوع إلى الحكومة السعودية من قبل شركة الزيت العربية الأمريكية عن عام ١٩٥١م.

مـجـدولاً، أو أخـذت كـامل الإنتـاج[٢٥]. وكـانـت أرامكو تريد أن تكون قـادرة أن تبيع النفط وفق هامش ربحي معقول أقل لشركاتها المالكة إذا اسـتـهلكت النفط ولم تبـعـه إلى طرف ثالث مـثل شـركـة شل أو شـركـات نفط أخـرى. لكن إصـرار الحكومة أدى في النهاية في عام ١٣٧٤هـ/١٩٥٤م إلى موافقة الشركة على التوقف عن إعطاء مثل تلك الحسومات. ونتيجة لذلك قامت الشركة بدفع مبلغ قدره ٧٠ مليون دولار، تسوية عن الفترة الماضية ١٣٧١-١٣٧٣هـ/ ١٩٥١-١٩٥٣م[٢٦].

ثم تلا ذلك الاتفاق كتكملة له اتفاق بين الحكومة السعودية وشركة أرامكو في عـام ١٣٧٦هـ/ ١٩٥٦م، نص على مـوافـقـة الشـركـة على اسـتـبـعـاد الحسـومات على كـميـات النفط المباعة بين عامي ١٣٧٣-١٣٧٥هـ/ ١٩٥٣-١٩٥٦م، كما تضمن هذا الاتفاق أيضا موافقة شركة أرامكو على استبعاد الخمسة سنتات الثابتة عن كل برميل يباع فرقًا في السـعـر، وهو مـا كـانت تنتـهجه سـابقـا. واشـتمل هذا الاتفـاق على مـوافـقـة أرامكو بناء على إصـرار الحكومـة السـعـودية على إلغـاء حسـومات التـسـويق البـالـغـة ٢٪، وأيضًـا على إلغـاء رسـوم التكرير المفروضة على منتجات مصفاة رأس تنورة وإخضاع أرباح المنتجات المكررة من تلك المصفاة لضريبة الدخل السعودية البالغة ٥٠٪ من الدخل الإجمالي للمنتجات المكررة والمصدرة من مصفاة رأس تنورة. نتج عن ذلك الاتفاق حصول المملكة على مبلغ قدره ٧٥ مليون دولار إضافي تسوية عن هذه الفروقات في الفـتـرة الماضـيـة. وقد حـسـمت نهـائيـا مسـألة الحسومات في التسعيرة فيما تبيعه أرامكو لشركاتها المالكة بموجب اتفـاقـيـة وقـعت في ٢٤ مـارس ١٩٦٣م (٢٩/١٠/١٣٨٢هـ)، حيث تخلت شركة أرامكو نهائيا عن معظم تلك الحسومات[٢٧].

(٢٥) وجهات نظر أمريكية لأرامكو، ص ص ٢٤٧-٢٤٨.

(٢٦) المصدر نفسه.

(٢٧) المصدر نفسه.

ج - تخفيض نفقات التسويق

كان مما لحظته حكومة الملك سعود قيام شركة أرامكو برفع نفقات التسويق مما يراد به تنفيع الشركات المالكة لها والمسوقة لنفطها؛ مما عدته الحكومة السعودية تحايلاً على مبدأ مناصفة الأرباح، حيث تحتسب الشركة نفقات تسويق بلغت ٢٠ مليون دولار سنويا بصفتها نفقات تسويق، ومن ثم تحميل المملكة نصف ذلك المبلغ؛ لذا دخلت الحكومة السعودية في مباحثات مع شركة أرامكو عقدت في مدينة جدة في ١٦ ذي القعدة ١٣٧٥هـ/ ٢٥ يونيو ١٩٥٦م، انتهت بموافقة الشركة على تخفيض نفقات التسويق من ٤,٢٨ سنتات للبرميل إلى سنت واحد للبرميل، وبذلك حصلت المملكة على ٨ ملايين دولار في السنة التي وقع فيها ذلك الاتفاق، وزاد كلما زادت الكميات المسوقة فيما بعد[٢٨].

د - تنفيق الريع

كان من المسائل الخلافية بين حكومة المملكة العربية السعودية وشركة أرامكو موضوع كيفية احتساب نفقات الريع. كانت الفقرة الأولى من البند الأول من بنود اتفاقية المناصفة تنص على أن لا يتعدى مجموع الضرائب والريوع والإيجارات وأي مستحقات للحكومة بأي حال من الأحوال عن ٥٠٪ من إجمالي دخل أرامكو، علما بأن الريع يشكل دفعة مالية تقتطع مقدمًا من حصة الحكومة السعودية، أي من ٥٠٪ بعد خصم تكاليف الإنتاج؛ مما جعل الحكومة تطالب بتغيير ذلك وتضمينه الدخل السنوي للشركة، وليس بصفته قرضًا على ضريبة الدخل. وكانت وجهة نظر الحكومة تتلخص

(28) The Saudi Arabian Government and Arabian American Oil Company, Basic Agreement and selected Document of March 24, 1963, concerning crude oil sold Delevery at Zahrani , Labanon, and Other Matters , p.118.

أساسًا في أن الريع هو تعويض للدولة المنتجة عما يستنزف من ثروتها الطبيعية(٢٩).

طالت المناقشات، واستمرت الخلافات حول حسم الموضوع إلى أن تبنى المؤتمر الرابع لدول الأوبك المنعقد في جنيف في عام ١٣٨١هـ/ ١٩٦٢م مناقشته التي انتهت بإقرار موضوع تنفيق الريع؛ أي: بجعله منفصلا عن الضريبة، وبوصفه منذ صدور ذلك القرار مصروفًا يطرح من العائد الصافي قبل اقتسام الأرباح. لكن أرامكو رفضت مثل بقية شركات النفط الأخرى قبول ذلك، إلا أن حكومة المملكة العربية السعودية واصلت إصرارها على تنفيذه في مباحثات عقدت مع الشركة في كل من الطائف وباريس. وقد استمر الخلاف أيضًا حتى مؤتمر الأوبك الذي عقد في جنيف في عام ١٣٨٣هـ/ ١٩٦٤م، الذي تم التوصل فيه إلى تسوية قبلت بموجبها الشركات بالقرار مقابل حصولها على سماح بحسومات على الأسعار المعلنة تعادل ٨,٥٪ من الأسعار المعلنة.

إثر ذلك اتفقت حكومة المملكة العربية السعودية وشركة أرامكو على تنفيذ ذلك القرار بأثر رجعي بدءًا من ١٦ شعبان ١٣٨٣هـ/ غرة يناير ١٩٦٤م. على أن يستمر تطبيقه طيلة سريان اتفاقية الامتياز، وبموجبه عدلت المادة الأولى من اتفاقية مناصفة الأرباح(٣٠).

هـ - مناصفة الأرباح مع التابلاين

جاءت إحدى أهم منجزات الملك سعود في حصول المملكة على مناصفة أرباح دخل شركة خط الأنابيب عبر البلاد العربية

(٢٩) الاتفاقيات الأساسية بين الحكومة العربية السعودية وشركة الزيت العربية الأمريكية، ووثائق أخرى، اتفاقية مناصفة الأرباح، مؤرخة في ٢٠ ربيع الأول ١٣٧٠هـ/ ٣٠ ديسمبر ١٩٥٠م، البند (١) الفقرة (أ).

(30) Agreement of January 25 , 1965 , On Expensing of Crude Oil Royalties , Allowance , and Other Matters , Article 2 , p. 138.

(التابلاين)، الشركة المستقلة إداريًا والتابعة لأرامكو والمملوكة من قبل الشركات الأربع المالكة لأرامكو. وكانت الحكومة السعودية قد تغاضت في البداية تشجيعًا لزيادة الإنتاج وأملاً في تعديل ما اتفق عليه من ضرائب وريع جراء سماحها لنقل نفطها. وكان الاتفاق على احتساب ضرائب الدخل على أساس كل برميل نفط خام يضخ عبر الخط، وأيضا عن كل ميل من الخط نفسه. وقد حدث خلاف بين الحكومة والشركة، إذ أصرت الحكومة على احتساب بداية خط الأنابيب من بقيق، بينما أصرت الشركة على أن البداية كانت من القيصومة، وكانت حجة الشركة أنه ليس كل ما يضخ عبر الخط يأتي من بقيق، حيث إن بعضا منه يضخ من حقول أخرى أبعد شمالا من بقيق، وجادلت الحكومة - وكان معها الحق - بأن معظم النفط يأتي فعلا من بقيق التي كانت في ذلك الوقت أكبر حقول أرامكو، وأن القيصومة إنما كانت نقطة تجميع وضخ. وظل الجدل حول ذلك عدة سنوات بحيث يتم قياس النفط الذي يضخ من بقيق في بقيق ذاتها ومن ثم يقاس النفط في القيصومة، ويقوم بالمهمة في الموقعين قياسون يمثلون الحكومة والشركة، واستمر الوضع إلى أن تمت تسويته بين الطرفين[٣١].

لحظت الحكومة أن احتساب ضريبة الدخل المدفوعة لها على أساس أسعار النفط المباع في منفذ التابلاين في ميناء الزهراني بمدينة صيدا على البحر الأبيض المتوسط يحتسب بأسعاره نفسها في ميناء رأس تنورة، مع أن الفارق بينهما كان يبلغ ٦٦ سنتا للبرميل الواحد قبل الحسومات على الأسعار المعلنة. لذا رأى الملك سعود ضرورة أن تفاتح التابلاين بسرعة تغيير معادلات دفع ضريبة الدخل، ودفع الفرق بين السعرين لمصلحة الحكومة، تم التوصل إلى تسوية

(٣١) وجهات نظر أمريكية لأرامكو، مصدر سابق.

ترضية بين الطرفين بدفع أرامكو مبلغ ١٨٠ مليون دولار. وتزعم أرامكو أن الذي دفعها للقبول بذلك تزامنها مع قضية أوناسيس التي سيرد ذكرها. رغم جهودها لدمج عوائد ضريبة الدخل.

رأى الملك سعود أن يطبق على التابلاين مبدأ مناصفة الأرباح أسوة بأرامكو التي بدأت منذ عام ١٣٧٠هـ/ ١٩٥٠م. لكن احتجت كل من أرامكو والتابلاين على تلك المطالبة بحجة أن مبدأ مناصفة الأرباح ينطبق على الإنتاج، وليس على النقل. وقد تمسكت الحكومة بمطالبها موضحة بأن التابلاين وإن كانت مستقلة إداريا عن أرامكو، إلا إنها تابعة لها من حيث ملكيتها من قبل ملاك أرامكو أنفسهم، وأنهم هم الذين شيَّدوا الخط وأداروه، وأن النفط الذي يتدفق عبره هو نفط أرامكو؛ لذا يجب أن يطبق على التابلاين ما طبق على أرامكو من حيث مناصفة الأرباح(٣٢).

طالت المفاوضات بين حكومة المملكة العربية السعودية وكل من شركتي أرامكو والتابلاين لتمتد على مدى سبع سنوات (١٣٧٦-١٣٨٣هـ/ ١٩٥٦-١٩٦٣م) تقدمت أثناءها حكومة المملكة بطلب خطي تطالب فيه بدفع مبلغ قدره ١٠٣ ملايين دولار، وذلك بمثابة حصتها من نصف أرباح التابلاين منذ تشغيل الخط وحتى عام ١٣٧٧هـ/ ١٩٥٧م. لكن عارض الطرف الثاني، وطلب تطبيق مبدأ التحكيم للوصول إلى تسوية تحل الإشكال بين الطرفين. وافقت الحكومة السعودية في البداية إلا إنها ما لبثت أن أوقفت المفاوضات التي بدأت في الشهرين الأخيرين من عام ١٣٧٧هـ/ ١٩٥٧م، لقناعتها أن التحكيم على أمر مطبق في الأنظمة السعودية السارية يمس بسيادة الدولة. وعرضت على الطرف الثاني مبدأ الحوار المباشر بينهما(٣٣).

(٣٢) جريدة أم القرى، العدد رقم ١٩٦٤، الصادر بتاريخ ٤ ذي القعدة ١٣٨٢هـ الموافق ٢٩ مارس ١٩٦٣م.

(٣٣) المصدر نفسه.

استمر ذلك حتى عام ١٣٨٣هـ/ ١٩٦٣م، حينها أقر الطرف الثاني بالقبول بمناصفة أرباح التابلاين مع الحكومة وفقا لما سبق وأن تم مع أرامكو. وجاء ضمن بنود الموافقة؛ موافقة شركة أرامكو على رفع سعر كل برميل صدر من ميناء الزهراني بأثر رجعي خلال الفترة بين عامي ١٣٧٣-١٣٨٢هـ/ ١٩٥٣- ١٩٦٢م بمقدار ما يزيد به السعر المعلن في صيدا على مجموع السعر المقابل المعلن في ميناء رأس تنورة، وأن تدفع الشركة ضريبة دخل بنسبة ٥٠٪ من المبالغ التي حصلت عليها نتيجة لهذه الزيادة في فترة الخلاف قبل حسمه. وقد حسمت مسألة الفروق في أسعار بيع نفط التابلاين في ميناء صيدا بشكل نهائي في اتفاقية وقعت في ٢٤ مارس ١٩٦٣م (٢٩/١٠/١٣٨٢هـ)[٣٤].

برغم كل ما تحقق من مناصفة في الأرباح وزيادة في الضرائب والريع، إلا إن الملك سعود كان عازمًا على طرح مبدأ المشاركة في ملكية شركة أرامكو. وقد جاء أول تبني لفكرة المشاركة في الملكية من قبل الملك سعود في عام ١٣٨٣هـ/ ١٩٦٣م، عندما عرض على شركة أرامكو دخول بترومين شريكًا حكوميًا معها في عمليات النفط. فوجئت أرامكو بالعرض، ورفضته بشدة[٣٥]. ولولا الظروف التي نتج عنها انتهاء حكم الملك سعود لربما رأينا تحقيق ذلك، وهو ما عمل عليه الملك فيصل بعد توليه الحكم وأحرزه.

ودليلاً على رغبة الملك سعود لزيادة سيطرة الحكومة السعودية على أرامكو في الأمور التي تمس مصالح المملكة الوطنية، وبشكل خاص سرعة التنمية مع المحافظة على الموارد الاقتصادية السعودية، تطوير شؤون الإشراف النفط الذي كان منذ توقيع عقد الامتياز منوطًا بوزارة المالية، حيث أنشئ بها مكتب للإشراف على شؤون النفط عرف باسم مكتب التعدين إلى أن تم إنشاء المديرية العامة

(٣٤) وجهات نظر أمريكية لأرامكو، مصدر سابق.

(35) Petromin Handbook , 1382 - 1397 H /1962 - 1977A.D. p. 64.

للبترول والمعادن واختياره وتعيينه في عام ١٣٧٤هـ/ ١٩٥٤م لعبدالله الحمود الطريقي مديرًا عامًا للمديرية العامة للبترول والمعادن. وكان عبدالله الطريقي قد تلقى تعليمه العالي في الولايات المتحدة الأمريكية متخصصًا في جيولوجيا النفط خلال الفترة ١٩٤٤-١٩٥٤م (١٣٦٣-١٣٧٣هـ). ومنذ عام ١٣٧٤هـ/ ١٩٥٤م، أشرف على مكتب تفتيش الدمام التابع للمديرية العامة للمعادن والمكلف بمراقبة شؤون أرامكو. وما لبث أن اختاره الملك سعود في عام ١٩٥٩م (١٣٧٨هـ)؛ ليكون أول سعودي يعيّن عضوًا في مجلس إدارة أرامكو بالإضافة إلى حافظ وهبة. وبتعضيد من الملك سعود أصبح في وقت لاحق من مؤسسي منظمة الأوبك[٣٦]. وقد تميزت هذه الفترة من حكم الملك سعود بضغط شديد من الحكومة على الشركة من أجل إيجاد برامج تدريب عالية للسعوديين في مجال صناعة النفط، وبدأت في بحث أفضل السبل للحصول على أكبر عائد من المشاركة في دخل النفط، كما بدأت تضغط بشدة من أجل استخدام كامل للغاز المصاحب للنفط الخام بدلاً من إحراقه هدرًا، وهو الهدف الذي تحقق في التسعينيات الهجرية/ السبعينيات الميلادية[٣٧].

> **تميزت هذه الفترة بضغط شديد من الحكومة على الشركة من أجل إيجاد برامج تدريب عالية للسعوديين**

توّج الملك سعود الجهود الحكومية المختصة بالإشراف على شؤون السياسة النفطية وخاصة التعامل مع شركة أرامكو ووصولا إلى المشاركة في الملكية، ومن ثم التملك التام بإيجاد وزارة خاصة للبترول والثروة المعدنية، إذ رأى الملك سعود ضرورة وجود كيان مستقل على غرار الوزارات الحكومية الأخرى يعنى مباشرة بشؤون السياسة

(36) Aramco World Magazine , Aramco: a celebration , Vol.35 no.3 , May - June 1984. p. 50.

(37) Ibid.

النفطية عامة والتعامل مع شركة أرامكو بصفة خاصة وكان ذلك في عام ١٣٨٠هـ/ ١٩٦٠م. ووفق في اختيار أول وزير لها هو عبدالله الحمود الطريقي الذي شغل المنصب من ١٣٨٠/٧/٣هـ الموافق ١٩٦٠/١٢/٢١م وحتى ١٣٨١/١٠/٩هـ الموافق ١٩٦٢/٣/١٥م، ثم خلفه في المنصب أحمد زكي يماني.

وقد حقق الطريقي أثناء فترته القصيرة كثيرًا من الإنجازات وخاصة في تعضيد الأوبك ومحاولة كسر احتكار شركات النفط الكبرى للسياسات الاقتصادية والهيمنة المطلقة على شؤون النفط استخراجًا وتسويقًا. وتحفل أدبيات شركة أرامكو بكثير من التحفظ على توجهات الملك سعود وأول وزير له لشؤون البترول، بل تذهب إلى الاعتقاد بأنه لو ظل الاثنان في تسيير مقاليد الأمور، ولم تستجب الشركة لتطلعاتهما وطموحاتهما، فربما انتهى المطاف إلى تأميم قطاع النفط(٣٨).

واستمرارًا في إيجاد المؤسسات الحكومية في قطاع النفط وتدعيمها، أصدر الملك سعود مرسومًا ملكيًا في عام ١٣٨٢هـ/ ١٩٦٢م، يقضي بإنشاء أول مؤسسة نفطية حكومية، وهي المؤسسة العامة للبترول والمعادن، المعروفة اختصار باسم بترومين، وعهد لها بشؤون التسويق المحلي، ورسم لها أن تكتسب الخبرة في شؤون صناعة النفط وأعماله. وقد عين أول محافظ لها عضوًا في مجلس إدارة أرامكو.

قامت المملكة العربية السعودية في عهد الملك سعود بتعضيد جهود منظمة الأوبك ومساندتها منذ تأسيسها في عام ١٣٨٠هـ/ ١٩٦٠م، في التصدي لهيمنة الشركات النفطية الكبرى، وكان تأسيس الأوبك إجراء مضادًا؛ لأن الحكومات المنتجة شعرت أن هناك تواطؤًا ضمن الشركات في وضع السعر المعلن. لذا قررت اللجوء إلى التكتل كاتحاد منتجين في منظمة قوية يكون لها رأي في قرار التسعيرة

(٣٨) وجهات نظر أمريكية لأرامكو، مصدر سابق.

وغيرها من شؤون النفط للعمل على زيادة دخلهم القومي من النفط، خاصة وأن معظم الدول المنتجة للنفط تعتمد عليه بصفته مصدرًا رئيسيًا لدخلها[٣٩].

وكان لتلك المساندة القوية أثرها الفعال في نجاح مسعى الأوبك، وتحقيق طموحات الدول المنتجة، وتوحيد جهودها، وتنسيق سياساتها فيما يخص الأسعار والمشاركة في الملكية وعدم تمكين شركات النفط من الانفراد بكل دولة على حدة.

٣ - أزمات عابرة في علاقة الملك سعود مع أرامكو

رغم حرص الملك سعود على إظهار شعور ودي تجاه أرامكو وتذليل ما يعترض سير عملها من عقبات خدمة للصالح العام، إلا أنه كان يعتقد أن الخلافات المبنية على الاجتهادات من أجل تحقيق مصلحة البلاد أو الشركة يمكن حلها بالتفاوض والحوار. وقد حدثت أثناء فترة حكمه بعض الأزمات في العلاقات بينه وبين أرامكو، ومن أهمها:

أ - قضية التعاقد مع أوناسيس لنقل النفط السعودي

كان من أجرأ القرارات النفطية التي أقدم عليها الملك سعود بعد توليه الحكم مباشرة، عقده اتفاقًا مع صاحب الأسطول اليوناني أرستوتل أوناسيس Aristotle Onassis وقع في جدة في ١٦ جمادى الأولى ١٣٧٣هـ/ ١٩٥٤م، ينص على تأسيس شركة باسم "شركة الناقلات البحرية العربية السعودية"، يمنح الشركة تولي نقل النفط الخام السعودي مستقبلا إلى مختلف الأسواق العالمية. واشترط العقد أن تضع الشركة تحت تصرف المملكة ثلاثين ناقلة للنفط، بسعة إجمالية لا تقل عن نصف مليون طن، وعلى أن تبحر هذه السفن تحت العلم السعودي، وأن يطلق على كل منها أسماء عربية،

(٣٩) المصدر نفسه.

وأن تدفع لخزينة الحكومة شلنًا ونصف الشلن عن كل طن يتم شحنه، وذلك بمثابة ضريبة لخزينة الدولة. وقد التزم أوناسيس بموجب هذا العقد بتأسيس مدرسة بحرية تتولى تدريب وإعداد بحارة عرب، وتعهد بأن لا يستخدم يهودًا بين موظفيها وألا تسلم أية حمولة لإسرائيل(٤٠).

من جانبها تعهدت الحكومة السعودية أن تلزم كل الشركات الممنوحة عقود امتياز نفط في أراضيها، أو قد تحصل عليه مستقبلا على نقل شحناتها من النفط السعودي ومشتقاته بواسطة شركة الناقلات البحرية العربية السعودية. على أن تستثنى أرامكو بما هو موجود لديها حاليا مع عدم السماح لها بإضافة ناقلات جديدة إلى أسطولها المستعمل بعد تاريخ ٧ ربيع الثاني ١٣٧٣هـ/ ١٣ ديسمبر ١٩٥٣م.

دشنت نواة أسطول هذه الشركة باسم الملك سعود في ميناء هامبورغ الألماني في منتصف شهر يوليو بحضور كل من وزير التجارة السعودي محمد علي رضا وصاحب الأسطول اليوناني أوناسيس. وكانت تلك الناقلة تعد يومها من أكبر سفن نقل النفط في العالم، إذ بلغت سعة حمولتها الإجمالية حوالي ٤٧ طن(٤١).

أحيط الأمر بالكتمان حتى توقيعه، حيث فوجئت أرامكو بخطاب رسمي من الحكومة السعودية بضرورة التقيد ببنود الاتفاق. لذا سارعت أرامكو بالرد بأنه بموجب بنود عقد الامتياز لا تملك الحكومة الحق في إعطاء أوناسيس ذلك الحق المطلق، وأن الشركة تعد ذلك مخالفة لحق امتيازها، وبناء عليه فسوف تستمر في العمل كما كانت في الماضي(٤٢). واستمرت أرامكو في شحن النفط الخام كما اعتادت منتظرة التطورات وعازمة إذا اقتضى الأمر اللجوء إلى

(٤٠) سلمان بن سعود آل سعود، تاريخ الملك سعود، الوثيقة والحقيقة، دار الساقي ٢٠٠٥م، ط١، ج١، ص ص ١٧٢-١٧٣.

(٤١) المصدر نفسه.

(٤٢) وجهات نظر أمريكية لأرامكو، مصدر سابق.

التحكيم حسب نص بنود عقد الامتياز. واستعدت لذلك بحشد أشهر المحامين لتولي القضية في حالة اللجوء الفعلي للتحكيم. وعندما اتفق الطرفان على التحكيم عينت شركة أرامكو المحامي المصري سابا حبشي، الوزير المصري الأسبق للاقتصاد محكمًا يمثلها في القضية، واتفق الطرفان أيضا على اختيار الدكتور جورجز سوسر هل عميد كلية الحقوق في جنيف رئيسًا لفريق التحكيم(٤٣).

وكانت حكومة المملكة العربية السعودية قد احتاطت بذكاء حين صياغة بنود الاتفاق مع أوناسيس وشركته، حيث وضعت شرطًا نصه: "تعد هذه الاتفاقية لاغية وباطلة إذا ثبت أن لأرامكو حقوقًا سابقة"(٤٤). وقد استمرت المرافعات لمدة تقارب ثلاث سنوات. وقد استمعت محكمة التحكيم خلال شهري يوليو وأغسطس عام ١٩٥٦م (١٣٧٦هـ) إلى المرافعات الشفوية. وفي شهر نوفمبر من ذلك العام قام كلا الطرفين بتقديم مذكرته النهائية. وكانت تستخدم في المرافعات والمستندات اللغات العربية والإنجليزية والفرنسية. وقد كلفت أرامكو كثيرًا من المال والجهد. وقد أدت جميع الضغوط التي مورست وكذلك قرار التحكيم إلى إلغاء تلك الاتفاقية.

ب - حظر تصدير النفط إلى بريطانيا وفرنسا عام ١٩٥٦م (١٣٧٦هـ)

استخدم الملك سعود لأول مرة في تاريخ المملكة سلاح النفط أثناء العدوان الثلاثي على مصر عام ١٩٥٦م (١٣٧٦هـ) بإصدار الأوامر بمنع تصدير النفط إلى بريطانيا وفرنسا ومنع شحن النفط السعودي على السفن التي ترفع علم بريطانيا وفرنسا، وقطع الخط النفطي الممتد إلى البحرين لكونها في ذلك الوقت تقع تحت الحكم البريطاني خشية أن تستفيد منه بريطانيا(٤٥). وقد أثر

---

(٤٣) المصدر نفسه.

(٤٤) المصدر نفسه.

(٤٥) التقرير السنوي المرفوع إلى الحكومة السعودية من قبل شركة الزيت العربية الأمريكية عن عام ١٩٥٦م. ص ب.

ذلك في إنتاج أرامكو في عام ١٩٥٦م (١٣٧٦هـ)؛ ففي التقرير السنوي المرفوع من إدارة الشركة إلى حكومة المملكة العربية السعودية عن سير أعمالها لذلك العام، جاء ما يأتي: "إن تعطيل تصدير الزيت من المملكة العربية السعودية إلى المملكة المتحدة وفرنسا والبحرين وبعض الأقطار الأخرى، وكذلك تعطيل استعمال الناقلات التي ترفع العلم البريطاني أو العلم الفرنسي، كل هذا قد حدّد توزيع منتجات الشركة في الأسواق العالمية، واضطرت الشركة إلى تخفيض إنتاجها مما بلغ في متوسطه ١٠٤٢٣٩٥ برميل في اليوم خلال الأشهر العشرة الأولى من عام ١٩٥٦م (١٣٧٥ - ١٣٧٦هـ) إلى ما لم يزد في متوسطه على ٧٠٤٨٠٢ من البراميل في اليوم خلال الشهرين الأخيرين"[٤٦].

ج - وقف استعمال سندات الشراء التي أصدرتها أرامكو

واجهت أرامكو نقصًا شديدًا في توفر العملة النقدية في السبعينيات الهجرية؛ مما جعلها تقرر إصدار سندات شركة ذات فئات مختلفة لغرض استخدامها في السوق المركزي والمحلات التجارية من قبل موظفيها الأجانب لتمكينهم من استخدامها في المقصف وهكذا دواليك. وطبعت الشركة أعدادًا محددة من هذه السندات لاقت رواجًا وترحيبًا وقبولاً ليس داخل مرافق أرامكو فحسب، بل تعداها ليشمل مدن المنطقة الشرقية المجاورة خاصة مدينتي الخبر والدمام. لذا أصبحت دون قصد بمثابة عملة نقدية. وقد أغضب هذا التصرف الحكومة السعودية؛ مما جعلها تبادر إلى إرسال رسالة غاضبة للشركة جاء فيها: "من تظنون أنكم؟ تطبعون نقودًا؟ أوقفوا وكفوا حالا"[٤٧].

(٤٦) المصدر نفسه.

(٤٧) وجهات نظر أمريكية لأرامكو، مصدر سابق.

وقد استجابت الشركة فورًا، وأصدرت أمرًا بوجوب سحب كل تلك السندات وإعادة قيمتها، خلال يومين من الأسبوع التالي، وبعدها ستصبح لاغية وبلا قيمة[٤٨].

(٤٨) المصدر نفسه.